اليمن الموحد، عنصر مهم للأمن والاستقرار والسلام في المنطقة
علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية
الخميس 16أكتوبر 2008 م - العدد (14263) السنة الأربعون
14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة

في ندوة بمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان:

سياسيون يحذرون من خطر استمرار العنف الطائفي في مصر

د. سمير مرقص : الزعيم الراحل جمال عبد الناصر تعامل مع المسألة القبطية بذراعين

د . محمد نور فرحات: سياسات الرئيس السادات أفرزت تسلطاً دينياً على المنظمات

القاهرة/14اكتوبر/ وكالة الصحافة العربية:

حذر عدد من رجال القانون والسياسة ونشطاء حقوق الإنسان من خطر استمرار العنف الطائفي علي مستقبل المجتمع المصري ، معبرين عن قلقهم إزاء تكرار الأحداث الطائفية في البلاد ، وحملوا الحكومات المتوالية في مصر منذ السبعينات وبعض الجماعات السياسية المسؤولية الأكبر عن تفاقم تلك الظاهرة.

وقالوا إن مثل هذه الممارسات تستهدف العودة بدول المنطقة وفي مقدمتها مصر إلي عصر ما قبل الدولة القومية الحديثة ، جاء ذلك خلال ندوة نظمها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في إطار صالون بن رشد تحت عنوان "مستقبل الأقباط في مصر.. في ضوء الأحداث الطائفية المتوالية" وطالبوا بتكاتف جماعي لتصحيح الأوضاع الحالية في مواجهة الخطر الذي يتهدد المجتمع المصري.

وانتقد بهي الدين حسن مدير المركز ما وصفه بتجاهل مؤسسات الدولة للتوصيات الصادرة عن مؤسسات المجتمع والدولة بشأن سبل مواجهة الأحداث الطائفية، مشيرا في ذلك إلى توصيات صدرت عن لجنة تقصي حقائق برلمانية في عام 1972 برئاسة الوزير سالم جمال العطيفي ولقيت قبولا من مختلف الأطراف المجتمعية لكنها لم تجد طريقها للتنفيذ علي أرض الواقع بفعل التجاهل الحكومي لها، معتبرا أن ذلك التجاهل يثير التساؤل بشأن موقف الحكومة من هذه الأحداث ومدى رغبتها في مواجهتها بشكل حقيقي أو تركها لتتفاقم وشغل المجتمع بها عن مقتضيات الإصلاح السياسي.

و أشار بهي إلى أن مسلسل الحوادث الطائفية التي تشهدها البلاد منذ نحو 35 عاماً وحتى الآن، تشير إلي أن هناك خيطاً رفيعاً يربط بين بعضها البعض، لافتا إلي أن الفترة الأخيرة شهدت ظاهرة جديدة تمثلت في أن بعض المواطنين بدأ يأخذ علي عاتقه مهمة إنفاذ القانون بعيدا عن أجهزة الدولة.

ذاكرة تاريخية

وأكد الباحث السياسي سمير مرقص رئيس مجلس أمناء مؤسسة "المصري للمواطنة والحوار" أن فترة السبعينات والثمانينات شهدت مناخا عاما سيئا أفرز تعاملا علي أساس "الهوية الدينية المنفردة" لكل جماعة في المجتمع، حتي صار كل طرف يوظف قوته في مواجهة الآخر، كما أن كل طرف يسعي لصياغة ذاكرة تاريخية منعزلة عن الأخر، مشيرا إلي أن السنوات الأخيرة تحولت فيها كل جماعة إلي أن تطلب لنفسها امتيازا دون الآخرين، محملا جماعة الإخوان المسلمين المسؤولية عما وصفه بوضع شروط وقيود على الحياة السياسية ومن بينها القول بقبول الحضور القبطي في الشأن العام ولكن في غير مناصب الولاية العامة.

ولفت مرقص إلي أن المناخ العام في مصر مطلع القرن العشرين كان قادرا على تصحيح المشكلات ومواجهة الاحتقانات فيما شهد ذلك المناخ في الفترات التالية وخاصة في السبعينات النظر إلي الجماعة القبطية باعتبارها كتلة واحدة "انتخابية" وقال أن الرئيس الراحل جمال عبد الناصر تعامل مع المسألة القبطية بذراعين حيث استوزر عددا من الشخصيات القبطية كما ظهر في عهده مثقفون أقباط كان لهم حضورهم في المشهد المصري في الستينات.

وحذر مرقص من استمرار مناخ التوتر الحالي في المجتمع المصري خاصة في ظل عدم قيام الدولة بواجبها في حماية المجال العام وجعله حقا لكل مواطنيها وقال أن استمرار ذلك الوضع يضر باستقرار المجتمع المصري، مؤكدا أنه ليس من حق أحد وضع شروط أو قيود علي المجال العام الذي يجب أن يكون حر الحركة، مؤكدا على ضرورة السعي لأن يكون" الاختلاف " رصيدا للوطن والجماعة الوطنية وليس أداة للتناحر وقال أنه إذا استمر الوضع على ما هو عليه فإن البديل سيكون مرعبا وسوف يكون هناك خطر على المجتمع وتحول بعض فئاته إلى ما وصفه بـ"العزلة الناعمة".

وأكد د.منير مجاهد أحد مؤسسي حركة "مصريون ضد التمييز الديني" أن هناك مظاهر متعددة للتمييز ضد المسيحيين في مصر فيما يتعلق بالتعليم والإعلام والوظائف العامة، مشيرا إلى أن هناك أيضا تمييز قانونيا ودستورياً ضد المسيحيين وقال أن المادة الثانية من الدستور توفر غطاء دستوريا للتفرقة بين المواطنين على أساس الدين، وتحمل رسالة مباشرة بأن هناك درجات للمواطنين، راصدا تزايد استناد المحكمة الإدارية والمحاكم الشخصية إلى هذه المادة لتقنين انتهاك على حد تعبيره (حقوق غير المسلمين).

وانتقد مجاهد عدم وجود تشريع يجرم التمييز الديني أو أي أنواع التمييز، وقال أن إنشاء دور العبادة للمسيحيين مازال يحكمها الخط الهمايوني رغم بعض التحسن في الفترة الأخيرة، مشيرا إلي وجود تمييز ضد المسيحيين في التعليم والإعلام والتوظيف، ومعتبرا أن هذا التمييز ينتج أجيالا أكثر تعصبا وتطرفا، لكن مجاهد بدا متفائلا إزاء ما وصفه ببدايات التغيير في المجتمع المصري، مشيرا في ذلك إلي تحركات الفئات المختلفة في الأعوام الثلاثة الأخيرة للمطالبة بحقوقها، وتحقيق بعض هذه الفئات انتصارات في حركتها المطلبية.

فيما حذر أستاذ القانون العام بجامعة الزقازيق د. محمد نور فرحات مما وصفه بالمحاولات التي تواجهها دول المنطقة منذ عقود للارتداد بها إلى عصر ما قبل الدولة القومية الحديثة، محملا الرئيس الراحل أنور السادات المسؤولية عما وصفه بإعادة فكرة "الدولة غير المكترثة سوى بجباية الضرائب"، والتي كانت سائدة في العصر العثماني إضافة إلى فرض فكرة الثقافة الدينية للجماعة الاجتماعية في مصر، ومساندة سيطرة الجماعات الدينية على المؤسسات المدنية كالجامعات، ما أدى إلي سيادة الخطاب الديني والبحث في التراث السلفي عما يكرس قيم التعصب والاستبعاد دون التسامح والتعايش.

واعتبر د. فرحات أن المسألة القانونية ليست أكثر المسائل أهمية في قضية التوتر المجتمعي والذي تتمثل إحدى تجلياته في حوادث العنف الطائفي، وقال أن المجتمع السوي والقوي الناضج تكون فيه الدولة قوية ومحايدة بين مختلف الفئات وقادرة علي فرض هذا الحياد بقوة القانون وتحقيق مبدأ المساواة الحقيقية وليست المظهرية (أمام القانون)، مشيرا إلى أن سياسات السادات أفرزت تسلطا دينيا على منظمات هي بطبيعتها مدنية كالجامعات، مضيفا أن هناك قوى ذات مصلحة في سيادة الخطاب الديني استغلت ذلك الوضع وسعت إلي إلباسه طابعا قانونيا وتكريسه وأن المجتمع المصري شهد نتيجة لذلك الأمر عملية "تديين سلبي" ورد لكل قضايا المجتمع إلى الدين.

ورغم تأكيد فرحات وجود مشكلات تواجه الأقباط في مصر إلا أنه دعا مختلف الأطراف إلي الابتعاد عما وصفه بمنهج صب الزيت علي نار تلك المشكلات، منعا لتكرار النموذج اللبناني والعراقي على أرض مصر، وقال فرحات أن الفكر المتشدد موجود لدى الطرفين المسلم والمسيحي في المجتمع المصري ،مشيرا إلى أن الكنيسة تقاوم وضع قانون مدني ومتحضر للأحوال الشخصية بالنسبة للأقباط يحترم حقوق الإنسان، مؤكدا على ضرورة وضع برنامج عمل تشارك فيه الدولة والأحزاب والنقابات ومنظمات المجتمع المدني لمواجهة المشكلات الطائفية.

واعتبر د. جمال حشمت القيادي بجماعة الإخوان المسلمين المحظورة أن قضايا الأقباط تمثل جزءا من قضايا المجتمع المصري ككل محذرا من استخدام المعيار الطائفي في الحديث عن تلك القضايا، نافيا عن جماعته المسؤولية عن أي أحداث طائفية جرت بالبلاد ومحملا كامل المسؤولية ما وصفه بالحكومات الرخوة التي تدير البلاد.

وقال أن هذه الممارسات دفعت المسيحيين إلى الانغلاق علي أنفسهم واعتبار الكنيسة متحدثا رسميا وحيدا باسمهم، مضيفا أن الفقه المعمول به في مصر كان متقدما عن غيره من البلاد المجاورة دائما فيما يخص التعامل مع دور العبادة، منتقدا دعوة البعض لإلغاء المادة الثانية من الدستور والتي تنص على اعتبار الشريعة الإسلامية المصدر الرئيس للتشريع في البلاد و مؤكدا أن عقلاء المسيحيين أنفسهم يتمسكون باستمرار هذه المادة في الدستور.

بكل الاتجاهات

الوالد النمساوي المتهم باغتصاب ابنته مؤهل نفسيا للمحاكمة

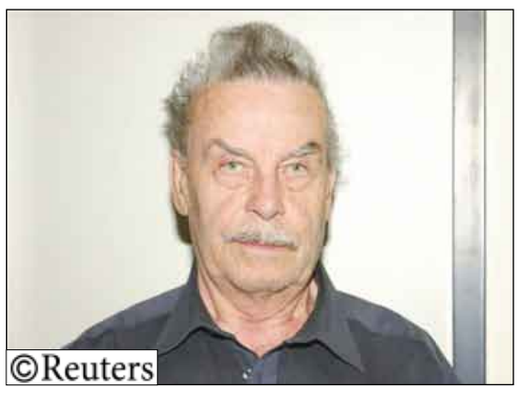

النمساوي يوزيف فريتسل في صورة وزعتها الشرطة له يوم 28 ابريل

فيينا /14أكتوبر/ رويترز:

قال مكتب الادعاء أمس الأربعاء أن النمساوي يوزيف فريتسل الذي سجن ابنته في قبو على مدى 24 عاما وأنجب منها سبعة أطفال على علم بما اقترفه وهو مؤهل نفسيا للمثول للمحاكمة.

وبمقدور الادعاء الآن توجيه اتهامات ضد الرجل (73 عاما) وسيكون بمقدوره المثول أمام هيئة محلفين في المحاكمة.

وقال جيرهارد سيدلاتشيك المتحدث باسم مكتب الادعاء في بيان «على الرغم من الخلل الشديد في شخصيته فان فريتزل كان مسؤولا تماما خلال فترة الأعوام الأربعة والعشرين» وأشار في ذلك إلى تقرير عن صحته النفسية.

وفي وقت سابق هذا العام كان التحقيق يجري مع فريتسل في تهم الإكراه والاغتصاب وزنا المحارم ووفاة طفل.

وتقول الشرطة انه اعترف بالفعل بأنه احتجز ابنته ومارس معها زنا المحارم. ويتوقع الادعاء أن يتمكن من توجيه اتهام له في الأسبوع الأول من نوفمبر القادم ويمكن لفريتسل بعده أن يطعن في ذلك. وإذا فعل ذلك فليس من المتوقع أن تبدأ المحاكمة قبل عام 2009.

وأبقى فريتسل الذي كان معتقلا رهن التحقيق منذ انكشاف أمره في ابريل الماضي قد احتجز ابنته اليزابيث في قبو كاتم للصوت تحت منزله في مدينة أمشتيتين النمساوية.

وفي وقت سابق هذا العام قال محامي فريتسل ان موكله «رجل محطم عاطفيا» وسيكون من الصعب عليه أن يلقى محاكمة عادلة أمام هيئة محلفين بسبب الدعاية الهائلة التي سببتها القضية.

تصاعد تكهنات حول سعي مادونا وزوجها للطلاق

صورة من أرشيف رويترز لمادونا وجاي ريتشي وهو يحمل طفلهما روكو

لندن/14أكتوبر/ رويترز):

تصاعدت تكهنات أمس الأربعاء بأن نجمة البوب الأمريكية مادونا وزوجها جاي ريتشي يعتزمان الطلاق بعد تقرير نُشر في صحيفة بريطانية ذكر أن الزوجين سيعلنان الانفصال «قريبا».

وبسؤالها عن التقرير الذي نشر في صحيفة (صن) الشعبية ردت باربرا شارون مسؤولة العلاقات العامة لمادونا والمقيمة في لندن «لا تعليق».

ونفت مادونا وزوجها مخرج الأفلام البريطاني ريتشي تقارير سابقة بأنهما يعتزمان الطلاق بعد زواج دام ثماني سنوات.

ونقلت الصحيفة عن «مصدر رفيع المستوى» قوله ان مادونا (50 عاما) وريتشي (40 عاما) «لم يعد بإمكانهما العيش معا. ولم يعودا يحتملان العيش متظاهرين» بأنهما سعيدان بزواجهما.

وتدور شائعات منذ أشهر بأن الزوجين اللذين يقيمان في لندن يعتزمان الانفصال ودعمت تلك الشائعات تقارير نُشرت في الصيف ذكرت أن المغنية وكلت لطلاقها فيونا شاكليتون وهي المحامية التي وكلها نجم فريق البيتلز السابق بول مكارتني في طلاقه.

ولدى مادونا وريتشي ابن يدعى روكو كان عمره عدة أشهر في يوم زفافهما. وفي عام 2006 قدمت مادونا طلبا لتبني ديفيد باندا وهو طفل من مالاوي توفيت والدته بعد وقت قصير من ولادته.

ووافقت إحدى المحاكم في مالاوي على تبني مادونا للطفل في مايو الماضي.

ومادونا لديها ابنة تدعى لوردز من علاقة سابقة. وكانت متزوجة قبل ذلك من الممثل شون بين في الثمانينيات.

مع الأحداث

محاولة لفهم العقل الطائفي

أحمد غلوم حسين

لطالما شكلت ثنائية التراث والسياسة عاملين أساسيين في تشكيل وبلورة العقلية الطائفية وتعيين أدوارها ووظائفها, فارتباطها الوثيق بالاثنين جعلها تتجاوز اي مراجعة تقييمية لهذه العلاقة فخلت هذه العلاقة من اي نظرة نقدية وموضوعية في طبيعة تعاطيها معهما.

فالتراث الذي شكلت بعض مفاصله سياسات أهل زمانه كان دوما الرافد الذي تتغذى منه الطوائف في بناء عقلياتها الندية للآخر المغاير مذهبيا, فكان التراث بمثابة الإجازة الشرعية لممارسة التنكيل مع الآخر, وكان التراث جملة من البراهين والحجج لإسكات الآخر, وكان التراث تاريخ فضائح وعيوب للآخر, وكان التراث بديلا من العقل في استصدار الأحكام والقرار على الآخر.

والسياسة أيضا كانت غالبا البوصلة التي تهتدي بها العقلية الطائفية, ولم تكل السياسة يوما عن ممارسة هذا الدور, فهي لطالما وجدت في توظيف الطائفية مكسبا وربحا مغريين, ولعل ما يغلق العين الثانية للعقلية الطائفية عن ممارسة أهل السياسة إذا ما تلبست الأخيرة لباس الشرعية, فتكون أحكام السياسة جزءا من الدين وواجبا وطنيا وإسلاميا.

لكن ليس الخلل في التراث الذي هو أصالة الشعوب والذي يشكل خلاصة قيمها ومثلها, والذي فيه حكايات مدرسية أكثر بكثير من حكاياته المأسوية, والذي يعبر عن تجارب أكثر مما يعبر عن أحكام مسبقة, فالخلل إذاً ليس بالتراث وانما هو في العقلية التي تتعاطى معه, وهكذا الأمر مع السياسة التي تبحث بطبيعتها عن مصالح أهلها, فالخلل ليس في السياسة ومكرها وانما في العقلية التي تولي أهلها قادة عليها.

وفي المقابل, ليست المشكلة في العقل الذي هو أهدى خلق الله تعالى وإنما في السمات والصفات التي ممكن أن تتطبع بعقل ما فيكون عقلا طائفيا, من أبرز تلك الصفات:الظاهرية, فنظر وفهم هذا النوع من العقل يقف عند ظواهر الأمور ولا يتعداها, فهو يولي اهتماما زائدا بالقشور, ويمارس تسطيحا في فهمه, فجل همه سبّ الصحابة أو تمجيد معاوية ويزيد أو التبرك بالقبور... فهو في الواقع يعتبر هذه الأمور قطب رحى وجوده وقضيته ومكمن تخلف الأمة وتأخرها, لذلك هو يهتم بالمظاهر الخارجية أكثر من لب سلوكه وقيمه الداخليين, فاهتمامه بالمستحبات والمكروهات الظاهرية من اللحى والتختم والتسبح والصلوات يعتبره الجوهر والأساس!

الأحادية, تشكل جزءا مهما من عقليته ومن دونها يفقد اتزانه ويختل وجوده, فالنظرة الأحادية التي تتسم بها هذه العقلية تجعله لايرى صحيحا وصوابا غير نفسه وممارساتها, فلا يعتقد بالتعدد ليس في التدين فقط بل في العقلانية أيضا, فيصف الآخر بالجهل والقصور, ويجد فهمه أرقى المفهومات وأنضجها, لهذا يمارس تحقيبا أحاديا في التراث بما يتلاءم وقناعاته وأحكامه, لذلك تجده يرفض دوما النقد ويستهجن الفهم الآخر.

الكلية, فالعقل الطائفي يمارس دوما إصدارا للأحكام الكلية على الآخرين من دون تمييز وتصنيف وتنقيب, فالكفر والجهل والرافضي والناصبي وغيرها تعبر عن أحكام كلية تحرق الآخر بجريرة فعلة صغيرة أو خطيئة متواضعة, فالبدعة حكمها ضلال ونار, لهذا تكون أحكامها سريعة غير متأنية وسهلة غير مستعصية.

اسقاطية, لذلك فهي تحاول دوما ممارسة اسقاطا للآخر وبالتحديد المغاير مذهبيا, فلا تتقبل منه رأيا أو شرحا, وبطبيعة الحال أن ممارسة الاسقاط تستدعي التفكير والتخطيط والترتيب, وهو ما يوقعها بشرك الخبث والمكر, ومن جانب آخر لا يمكن ممارسة هذا التسقيط إلا بفصل الآخر عن كل ما هو حميد ومجيد, فأهل البيت ليسوا فقط أهل علي وفاطمة, والصحابة الصالحين هم فقط حواريو علي.

اللاخلاقية, لا تتسم العقلية الطائفية بأخلاقية, فهي إن كانت التزمت بأبسط أبجديات مكارمها لما وجد قاموس لمصطلحات الطائفية أقبحها مشرك وأخفها ضال, بل لكان الحوار هو أساس التعامل مع الآخر ولكانت الكلمة الطيبة هي وسيلتها الأولى للخطاب مع الآخر.

المؤامراتية, هي من نتاج السياسة, فالخطر لم يعد يقتصر على المعتقد والانحراف وإنما هو الاعتقاد بأن الآخر يحمل عليه مؤامرة كبرى تبيده وتغير ملامح المنطقة بأكملها فتستأسد بها دولة شيعية أو دولة سنية, ولعل أسوأ ما في الأمر أن المؤامراتية عقلية تشرع التعاون مع من كان حتى ولو مع اسرائيل!

العنفية, لذلك تعتبر هذه الصفة تحصيلاً حاصلاً للسمات السابقة, ولعله نادرا ما نجد خطابا بين الطرفين لا يحمل الوعيد والتهديد, ولسنا ببعيدين من عنف السلاح والدم في العراق بين الطائفتين والذي ينعكس بصورة أو بأخرى في الخطاب والتعاطي.

اللامقصدية, ولعله من أهم الصفات السلبية للعقلية الطائفية, فهذه العقلية لا تملك أدنى رؤية مقاصدية لمتبنياتها وخطابها وأفعالها, ولو كانت كذلك لفعلت أولوية المخطط الغربي والتغريبي لدولنا ومجتمعاتنا, لذلك هي لا تدرك معنى للأولويات والمقاصد بل لعلها لا تعلم أن خطر احتلال أراضينا ونهب ثرواتنا من دول لاتعتنق ديانتنا هو أخطر من تشييع سني أو تسنين شيعي!

المشكلة الرئيسية أن العقلية الطائفية مركبة, فهي طائفية من الدرجة الأولى لكنها لا تعلم أنها كذلك فقط وإنما تعتقد أنها أساس الوسطية الدينية والتسامحية الاسلامية, والمشكلة الأفقم إن سايرنا ذلك لم يعد لدينا طائفي واحد.

عن / جريدة «السياسة» الكويتية